

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram
DATE:	4-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	New strategy to double medical supply exports and investments
PAGE:	18
ARTICLE TYPE:	Corporate Health News
REPORTER:	Ebtisam Saad

PRESS CLIPPING SHEET

مال واعمال

امام وزير التجارة والصناعة

استراتيجية جديدة لمضاعفة صادرات واستثمارات المستلزمات الطبية مطلوب إنشاء هيئتين مستقلتين للرقابة على المستلزمات والثانية للدواء

أن تضم في هيكلها الإداري متخصصين في مجال المستلزمات الطبية التي تعد منتج طبي وهندسي في ذات الوقت.

كما طالب بتفعيل قرار وزير الصحة والصناعة والتجارة رقم ٤٧٩ لعام ٢٠١٢ والخاص بتشكيل لجنة مشتركة من القطاعات والهيئات المعنية بالوزارتين ويمثلها رؤساء كل من الإدارة المركزية للشئون الصيدلية وهيئة التنمية الصناعية والمواصفات والجودة والإدارة المركزية للطب العلاجي والإدارة العامة لمواصفات الأجهزة والمستلزمات الطبية التي جانب رئيس شعبة المستلزمات الطبية بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، كي تقوم بإعادة النظر في القواعد والأجراءات المطبقة في الترخيص لمصانع المستلزمات الطبية والتفتيش عليها وإجراءات استيراد المستلزمات والأجهزة الطبية وخاماتها والإفراج عنها.

وأضاف شادي العجار نائب رئيس الشعبة أن من المشكلات أيضا اشتراط هيئة التنمية الصناعية على المصانع القائمة بالفعل إضافة منتجات جديدة لخريطة الإنتاج للموافقة على منحها أراضى جديدة في حين ترفض طلب المصانع القائمة الراغبة في زيادة حجم طاقتها الإنتاجية وهو الأمر الذي يحد من قدرة القطاع على التوسع

وزيادة الصادرات كما طالب بتبسيط إجراءات هيئة الاستثمار للتيسير على المستثمرين.

وقال إن قطاع المستلزمات الطبية يتميز بتنوع منتجاته ونوعية الصناعة نفسها والتي تمتد من الصناعات النسيجية لإنتاج الأربطة والشاش إلى إنتاج مسامير وشراشع عظميه إلى السررنجات والألبسة الجراحية إلى الأسرة وغرف العمليات والأجهزة والمعدات الدقيقة التي تخدم جميع فروع الرعاية الصحية

كما أننا من القطاعات كثيفة استخدام العمالة وسريعة العائد على الاستثمار بجانب عدم وجود مشكلات في تسجيل منتجاتنا مثلما تواجه المستحضرات الدوائية.

ابقسام سعد



د. شريف عزت

شهادات جودة الإنتاج العالمية، كما أن هناك فرصة أمام مصر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث أن كثير من مصانع المستلزمات الطبية بأوروبا تهجر حاليا لخارج القارة لارتفاع تكلفة الإنتاج. وحول إستراتيجية تنمية القطاع أشار إلى أنها تستهدف مضاعفة حجم الصادرات مع تخفيض حجم الواردات البالغة قيمتها نحو ٦٠٠ مليون دولار وذلك انساقا مع سياسة وزير التجارة والصناعة المهندس طارق قابيل الرامية لتخفيض عجز الميزان التجاري.

وأوضح إن الإستراتيجية سيتم تقديمها هذا الأسبوع لوزير الصناعة حيث تطلب بإعادة هيكلة القطاع من خلال مراجعة القوانين واللوائح الإدارية الحاكمة للنشاط لتنقيتها من أي تضارب أو موقفات تشريعية مع تحديد ادوار كل جهة سواء حكومية أو متجنية أو قنوات تسويق المنتجات وتبنى برامج لتطوير المصنعين غير الحاصلين على تراخيص لتمكينهم من الانضمام للقطاع الرسمي ووضع اليات لفحص جودة المنتجات بصورة واضحة وشفافة.

وأضاف أن الاستراتيجية تطلب أيضا بإصلاح السياسات الرقابية من خلال إنشاء أدرات بوزارتي الصحة والتجارة والصناعة متخصصة للتعامل مع قطاع المستلزمات الطبية مع استهداف استحداث هيئة عليا للرقابة على تداول منتجات القطاع تكون هي المسؤولة عن الرقابة على عمليات تداولها.

وأوضح أن الهيئة المقترحة كي تحظى بالمرجعية الدولية يجب



د. طارق قابيل

على الدواء تطبيقا لقانون ممارسة مهنة الصيدلة أمر يجب تعديله وذلك لكون الأجهزة والمستلزمات غير متضمنة في قانون الصيدلة ولا يمكن إضافتها للقانون حيث أن الأدوية تختلف عن صناعة الأجهزة والمستلزمات التي تعد صناعات هندسية يشارك فيها خريجي هذا التخصص بكليات الهندسة الطبية والعلميين والأطباء والصيدالين ولا يمكن أن تكون حكرا على مهنة واحدة.

كما أوضح أن النظام الدولي يتبنى إنشاء هيئة رئاسية ترأب وتشرف على قطاعات الأغذية والدواء والمستلزمات ومع اتجاه الدولة لإنشاء هيئة منفصلة للأغذية فإن الوضع الحالي يفرض إنشاء هيئتين منفصلتين لكل من الدواء والمستلزمات الطبية نظرا لطبيعة كل منهما المختلفة عن الأخرى من حيث الصناعة وهو ما يصعب معه وضعهما في بوتقة واحدة بجانب اختلاف النظم والقواعد العالمية عن المطبق بإدارة الصيدلة حاليا والتي لا يمكنها بوضعها الراهن تطبيق النظام الدولي أو مواكبة سياسة الدولة الرامية للحد من تهريب وبيع مستلزمات غير آمنة.

وقال عزت أن المستلزمات الطبية المصرية تمتلك خبرة كبيرة وسمعة جيدة بالخارج وهو ما يمكن القطاع من تحقيق طفرة في حجم الاستثمارات والصادرات خلال الفترة المقبلة إذا تم حل مشكلاته حيث أن معظم المصانع المصرية حاصلة على شهادة التوافق مع المعايير والاشتراطات الأوروبية CE كما أن كثير منها حاصل على أعلى

طالب مصنعوا قطاع المستلزمات الطبية غير الدوائية الحكومة ممثلة في وزارتي التجارة والصناعة والصحة بتبني استراتيجية جديدة لتنمية القطاع تم الانتهاء من إعدادها بالتعاون مع برنامج تحديث الصناعة واحدى الشركات الأجنبية المتخصصة والتي تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع ضمن رؤية مصر ٢٠٢٠ التي تتبناها الحكومة حاليا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتخفيض عجز الميزان التجاري بصورة ملموسة.

وأكدوا أن القطاع يمتلك إمكانيات عديدة تمكنه من مضاعفة حجم استثماراته البالغة نحو ٣ مليارات جنيه عدة مرات خلال ٥ سنوات وذلك بالاستفادة من حجم السوق العالمية للمستلزمات والأجهزة الطبية والمقدر بنحو ٣٣٦ مليار دولار نصيب مصر منها لا يصل إلى ١ في المئة.

وكشف الدكتور شريف عزت رئيس شعبة صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية غير الدوائية بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات عن إعداد مذكرة لوزير الصناعة والتجارة تطلب أعداد مشروع قانون هيئة الرقابة على تداول الأجهزة والمستلزمات الطبية، مشيرا إلى أن إنشاء هذه الهيئة أمر ضروري كي تواكب مصر ما يحدث بدول العالم المتقدم إلى جانب دورها في الحفاظ على صحة المواطنين وأحكام الرقابة على جميع جوانب مزاولة مهنة الطب.

وكانت اللجنة المشكلة لإنشاء الهيئة العليا للرقابة على الأدوية والمستلزمات الطبية برئاسة نقيب الصيدالين الأسبق د محمد عبد الجواد ود. شريف عزت رئيس الشعبة وعضوية رواد صناعة الدواء بمصر وممثلي قطاع الأجهزة والمستلزمات اكدو وجود تباين واضح في المعايير الدولية للرقابة على الأدوية والمستلزمات الطبية مما يفرض تبني أحد تلك الأنظمة حيث لا يجوز المزج بينهما.

وأشار عزت إلى أن ما يتم تطبيقه من خلال إدارة الصيدلة بوزارة الصحة والتي تم انشائها للرقابة